

دور بورصات المناولة والشراكة في تفعيل علاقات التكامل بين المؤسسات الصناعية
« حالة بورصات المناولة والشراكة في الجزائر »

The role of handling and partnership exchanges in activating integration relations
between industrial institutions in Algeria

د.عزيرو سليمة

جامعة الجزائر 3، salimaazirou@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023.03.06

تاريخ القبول: 2023.05.25

تاريخ النشر: 2023.07.05

ملخص : تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأية تنمية صناعية حقيقية من خلال تلبية احتياجات الطلب المحلي من السلع الوسيطة والنهائية وخلق فرص العمل، إلا أنها تواجه تحديات جوهرية ليس فقط في مجال الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية والمنافسة الشديدة المفروضة عليها، بل لافتقارها كذلك إلى التنظيم الجيد في معظم الدول النامية. وانطلاقاً من هذا المنظور، أصبحت تنمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتطلب وجود جهاز في معلوماتي متخصص للإشراف المباشر عليها يعرف ببورصة المناولة والشراكة بدلاً من الأجهزة الكثيرة الأخرى التي تقوم بهذه المهمة في الوقت الراهن بما يترتب عنها من تضارب وتعارض وهو ما ينعكس سلباً عن تطور هذه الصناعات. الكلمات المفتاحية: المناولة، الشراكة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك المعلومات.

Résumé : Le secteur des Petites et Moyennes Industries constitue l'ossature du développement industriel dans la stratégie économique de la majorité des pays dans le monde. En effet, c'est le tissu des PME-PMI qui crée au niveau local de l'emploi et satisfait par sa production, aussi bien les besoins en matières premières qu'en produits finis. Mais, au plan économique ce secteur est confronté à des défis majeurs pour surmonter les effets néfastes de la mondialisation, et la rude concurrence internationale qu'il subit suite aux nouvelles stratégies déployées par la quasi-totalité des pays développés. Afin de faire face à ces défis, le développement de ces industries doit nécessairement s'appuyer sur un système d'échanges informationnels mis en œuvre par des organes spécialisés dénommés: les Bourses de sous-traitance et de partenariat. Ces Bourses organisées en Réseau visent à exploiter d'une manière rationnelle les opportunités de sous-traitance entre les PME et remplacent les anciennes méthodes devenues obsolètes.

1. مقدمة

تواجه بورصات المناولة والشراكة، بعض الصعوبات منها ما هو، متعلق بمفهومها، خصائصها وآلياتها ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعااطي معها بشكل نظامي. وسوف نتناول في هذا المقال: نشأة بورصة المناولة والشراكة، تعريفها، أهميتها، تنظيمها ثم التطرق الى حالة بورصة المناولة والشراكة في الجزائر.

أولاً: نشأة وتعريف بورصة المناولة والشراكة.

لقد تفاقمت أنشطة المناولة بصفة ملحوظة في بداية السبعينات واعتبرتها معظم الدول المصنعة استراتيجية ناجحة في تنميتها الصناعية. وإيماناً بالدور الهام الذي تلعبه المناولة، في النهوض بقطاع الصناعة تأسست بورصات المناولة والشراكة للإشراف المباشر على المؤسسات الصناعية، باعتبارها أجهزة فنية معلوماتية متخصصة في مجال التنشيط وترقية وتطوير المناولة والشراكة.

أ. نشأة بورصة المناولة:

ان نشأة هذه الفكرة كانت بفرنسا في سنة 1957 بظهور أول بورصة للمناولة في منطقة "بورديو" والتي حققت نجاحاً معترفاً به¹، ثم تلتها "كيتان" في سنة 1960، وهذا في إطار مجموعة مصالح اقتصادية تجمع حوالي عشرة مؤسسات، مختصة في تحويل الحديد بحيث كانوا متجاورين ويملكون تجهيزات غير مستعملة ويفتقرون لآلات الإنتاج ومما لوحظ عليهم أنهم لا يعرفون بعضهم البعض وكان من مصلحتهم أن يضعوا إمكانياتهم للاستفادة الجماعية فيما بينهم. بينما كان بعض الصناعيين الآخرين في البلاد مهتمين بفكرة تأسيس جمعيات مهنية وحرفية. تجسدت فكرة مفهوم بورصة المناولة الصناعية والشراكة ابتداء من 1961 في "لوران" بفرنسا بحيث قامت السلطات العمومية بتأييد انطلاق المبادرة وقامت حينها بتأسيس حوالي 20 بورصة للمناولة الصناعية والشراكة. ثم تبعتها عدة بلدان من أوروبا، التي عملت على نشر هذه الفكرة فتكونت عدة بورصات تم إنشاؤها في كل من ألمانيا، بلجيكا، اسبانيا وإيطاليا. وبفضل المساعدة التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ظهرت بورصات المناولة في الدول النامية منها الهند، ماليزيا، الفلبين، تركيا، تونس، المغرب، الجزائر، العربية السعودية، لبنان... الخ.

توجد حوالي 65 بورصة اليوم²، على مستوى العالم تعمل بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على شكل جمعيات لصناعيين، من أجل الصناعيين وبدعم السلطات العمومية والتنظيمات المهنية، وتمويلها يركز على المساهمة الثلاثية، السلطات العمومية، المنظمات والهيئات المهنية والمؤسسات المنخرطة.

ب. تعريف بورصة المناولة والشراكة: تعتبر بورصة المناولة والشراكة نقطة التقاء وأداة ضبط بين العرض والطلب على نشاطات المناولة الصناعية³. كما تتوفر بورصة المناولة والشراكة على

إمكانية تقديم المساعدة التقنية والاستشارات في التسيير للمؤسسات الصغيرة التي لا تكتسب هذه الوسائل والمعارف.

وعليه يمكن تعريف بورصة المناولة والشراكة بأنها "مركز معلومات تقنية، للترقية وربط العلاقات حول القدرات والأساليب والاختصاصات الإنتاجية أو الخدمات الصناعية، على شكل هيكل مستقل، الهدف منه تسهيل التقارب بين العرض والطلب في أشغال المناولة الصناعية"^{iv}. وتعرف أيضا بأنها "الهياكل المتخصصة في مهام الإعلام، التنشيط وترقية المناولة والشراكة ووضع علاقات عمل بين المؤسسات".

كما يوجد تعريف يفيد بأن بورصات المناولة والشراكة عبارة عن "أجهزة فنية ومعلوماتية لها خبرتها وعلاقتها وكيانها الإداري والقانوني والمالي المستقل تؤدي عملها بواسطة عدد قليل من الموظفين المختصين، ومجموعة من المهام الأساسية بهدف تفعيل علاقات التشابك الصناعي والترويج المتواصل لأسلوب المناولة الصناعية في الأوساط المعنية"^v.

عادة ما تكون بورصة المناولة على شكل جمعية مهنية، سواء مستقلة أو تحت إشراف المنظمة أو الجامعة المهنية الوطنية. وهي تتكون من أصحاب المؤسسات المنخرطة ويكون تسييرها من قبل إدارات مختصة في مجال المناولة والشراكة الصناعية.

هذا وتعرف بورصة المناولة أيضا بأنها "مركز فني معلوماتي متخصص يهدف إلى تشجيع وتفعيل علاقات التعاقد الصناعي أو المناولة الصناعية بين المؤسسات صاحبة الأعمال (الأمرة) والمؤسسات المتخصصة المنفذة للأعمال (المناولة) من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لطاقت الإنتاج لدى الصناعيين المنتمين لهذا الجهاز"^{vi}.

فهي بذلك عبارة عن هيئة معلوماتية تقوم بواسطة وسائلها وأدواتها الخاصة بعمليات تشخيص وتحديد فرص المناولة المتوفرة لدى المؤسسات المقدمة للأعمال وعرضها على المؤسسات المناولة المتخصصة لإحداث علاقات تعاقدية بينها".

ثانيا: المهام الأساسية لبورصة المناولة والشراكة وتنظيمها.

تهدف بورصة المناولة والشراكة إلى تحقيق مجموعة من المهام التي أنشأت من أجلها، لذلك هي بحاجة إلى وسائل مادية وبشرية لتنفيذها.

أ. مهام بورصة المناولة والشراكة: تقوم بورصة المناولة والشراكة بتقديم مجموعة من الخدمات يتم اختيارها بأقصى كفاءة لتناسب مع حاجيات التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية على الصعيدين المحلي والإقليمي ومن أبرزها:

- إنشاء بنك معلومات مختص حول القدرات الصناعية للمؤسسات المحلية المتخصصة في مجال المناولة^{vii}، من أجل الوصول إلى تسطير دليل فرص المناولة؛
 - القيام بزيارات ميدانية متكررة للمؤسسات المحلية قصد التعرف على الصعوبات التي تعترضها واستكشاف الإمكانيات الإنتاجية المتوفرة لديها وتشخيص عمليات المناولة الممكن إنجازها لديها أو لفائدتها وتنشيط التعريف بهذه العمليات بين الصناعيين على المستوى (الوطني، الإقليمي والدولي)^{viii}؛
 - تنظيم معارض مختصة في المناولة على النطاق المحلي وتنظيم وتأطير مشاركة المؤسسات المحلية في المعارض المحلية والملتقيات الدولية المختصة في هذا المجال؛
 - نشر وتوزيع وثائق إخبارية ووثائق عمل للتعريف بالمناولة الوطنية والترويج لها على الصعيد الدولي مثل دليل المناولة أو إنجاز أشرطة وبعض الوسائل السمعية والبصرية للتعريف بالنسيج الصناعي الوطني والمحيط الاجتماعي والتشريعي^{ix}؛
 - المشاركة في نشاطات تكثيف النسيج الصناعي عن طريق تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة؛
 - ترقية المناولة والشراكة على الصعيد الجهوي والوطني والدولي؛
 - المساعدة في تحديد برامج التكوين ورسكلة رؤساء المؤسسات وكذا تطويعهم؛
 - تأسيس فضاء وسيط محترف لصالح المتعاملين والذي يمكن أن يكون همزة وصل للتشاور مع السلطات العمومية؛
 - تقديم الدعم الفني للمؤسسات على سبيل المثال في مجال تصميم المنتج والتجهيز والتكنولوجيا والابتكار؛
 - تقديم المساعدات والاستثمارات في دراسة السوق حسب نوع كل منتج.
 - المساعدة في الحصول على شهادات المطابقة وتطبيق الجودة والمواصفات القياسية الدولية^x.
- ب. تنظيم وسير بورصة المناولة والشراكة: يخضع تنظيم وسير بورصة المناولة والشراكة إلى مجموعة من المبادئ والأسس يمكن تلخيصها فيما يلي^{xi}:
1. الجوانب العامة:
- هناك بعض المبادئ والأسس العامة التي تعني بعمل وسير بورصات المناولة وهي تشكل عناصر مادية لبورصات المناولة والشراكة لكنها تلعب دورا كبيرا في نجاح دور هذه المراكز وهي تتمثل في العناصر التالية:

1.1. **الموقع:** في الواقع من التجارب السابقة أن عملية إلحاق بورصات المناولة إداريا وماليا بدوائر وزارات الصناعة أو غيرها من الهيئات الحكومية يعرضها لقيود كبيرة ويعزلها عن محيطها الصناعي ويقلل من فعاليتها في نشر هذا الأسلوب والاستفادة منه في دفع عجلة التنمية الصناعية. كما يرى بعض المختصون في استقلال بورصات المناولة من الناحية الإدارية والمالية فرصة تتيح لهذه البورصات درجة من الحرية والمبادرة للقيام بدور فعال في عملية دفع علاقات التشابك بين المؤسسات الصناعية إلى الأمام.

وفي هذه الحالة يقتصر دور الحكومة في تقديم الدعم والمساندة المالية والفنية وإعارة الإطارات المتخصصة وتنظيم الدورات التدريبية وإصدار التشريعات لتنمية وحماية المناولة.

2.1. **أسلوب التمويل:** إن وجود أجهزة مؤهلة تأهيلا كافيا لإدارة برامج المناولة والشراكة الصناعية، سوف يؤدي إلى تعزيز حالة التشابك والتكامل بين المؤسسات الأمرة والمناولة للأعمال في قطاع الصناعي، وإحداث الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، والتمويل له تأثيره الكبير على العمل والخدمات التي تقدمها بورصات المناولة لعملائها، وتعتمد هذه الأخيرة في تدبير مواردها على عدد من المصادر أهمها:

- مساهمات الجهات الحكومية بمختلف أشكالها من نقدية وعينية وفنية وغيرها؛
- مساهمات المنظمات المهنية بمختلف أشكالها من نقدية ومباني وتجهيزات ومعدات وغيرها؛

- رسوم الانخراط مقابل عضوية المؤسسات في بورصات المناولة والشراكة؛
- الإيرادات المحصلة من بيع الخدمات للجهات المستفيدة مثل خدمات الترويج لإقامة عقود المناولة والشراكة الصناعية، تنظيم المعارض وإنجاز دراسات الجدوى وغير ذلك من الأنشطة الفنية.

3.1. **العاملون:** يعتمد العاملون ونوع الاختصاصات والكفاءات المطلوبة على مجموعة من الاعتبارات هي ^{xii}:

- حجم ونوع القطاع الصناعي؛
- التوزيع الجغرافي للقطاع الصناعي في المناطق والمدن الصناعية؛
- نوع الاختصاصات السائدة في القطاع الصناعي (بتروكيماوية، ميكانيكية وهندسية، معدنية...).

- عدد المكاتب الفرعية في المناطق الداخلية.

ويتم الاكتتاب طبقا لوصف مفصل واضح للوظائف المحددة في خريطة التنظيم وبعد تعيين العاملين اللازمين لأي وظيفة مصنفة، فإنهم يحتاجون عموما إلى تدريب خاص، على الأساليب المتطورة

في الإدارة وفي المناولة واحتياجات قطاع الصناعة منها وتأهيلهم للانتقال من تخصص إلى آخر في بورصات المناولة وتنمية قدراتهم لمواجهة حاجيات الترويج للمناولة في الأوساط الصناعية.

4.1. المستلزمات المادية: تحتاج بورصة المناولة والشراكة للقيام بعملها إلى توفير مجموعة من الوسائل من بينها، مباني مناسبة مجهزة بأحدث الوسائل، توفير المستلزمات المكتبية والحواسب والانترنت والبريد الإلكتروني، آلات تصوير، وسائل الاتصال من هواتف وفاكسات إضافة إلى وسائل النقل اللازمة.

5.1. المدة: تشكل بورصات المناولة الصناعية إحدى الآليات المتقدمة لضمان التطور وكغيرها من الأجهزة فإنها تستحدث وتختفي، فبعضها يعمر مدة طويلة وعدد منها يزول بعد سنوات محدودة من إنشائه حسب قدرة كل بورصة على التأقلم مع المستجدات والعوامل البيئية المحيطة به.

6.1. القطاعات المستهدفة^{xiii}: في العادة تبدأ المناولة نشاطها في القطاعات الصناعية الرئيسية القائمة التي تتوفر على إمكانية حقيقية لإقامة علاقات (أمامية وخلفية) مناولة وشراكة بين المؤسسات الآمرة والمناولة للأعمال على أساس التخصص وتقسيم العمل بما يؤدي إلى تعظيم الفائدة المشتركة للمؤسسات المتعاقدة، وبشكل عام فإن حجم وطبيعة النشاط الصناعي يكون له الأثر الكبير في توجهات بورصات المناولة للتركيز على فرع معين دون غيره من الفروع الصناعية الأخرى، على سبيل المثال فقد بدأت بورصات المناولة والشراكة في كل من المغرب وتونس نشاطهما في قطاعات الميكانيك والتعدين والكهرباء ولإلكترونيك والبلاستيك والمطاط والنسيج والجلود، قد لا يكون هذا التوجه مناسباً لبلدان عربية أخرى، كدول الخليج والعراق والجزائر وليبيا التي يهيمن على نشاطاتها الاقتصادية قطاعات النفط والغاز.

7.1. مؤشرات النجاح: هناك مجموعة من المؤشرات النموذجية تشكل أساس لقياس درجة نجاح بورصات المناولة والشراكة بعد فترة معينة (3) سنوات أو (4) سنوات من بدأ تشغيلها وهي كالتالي:

- عدد المؤسسات الصناعية التي تم تسجيلها؛
- عدد حالات المناولة التي تم معالجتها؛
- عدد عقود المناولة التي تم إنجازها على الصعيد المحلي والعربي والدولي؛
- عدد المعارض المتخصصة في المناولة والشراكة الصناعية والتكنولوجية التي يتم تنظيمها.

8.1. أسلوب العمل^{xiv}: لا يخلو عمل بورصات المناولة من الصعوبات لارتباطه بخدمات اختيارية

تعتمد بشكل أساسي على حاجيات المؤسسات الأمرة بالأعمال لهذه الخدمات ودرجة تعلقها بأسلوب المناولة كأحد الاستراتيجية الأساسية ضمن خطة عملها، وفي مثل هذه الحالات يتحتم وضع خطة عمل مفصلة ومرنة لمواجهة مشكلات التطبيق الخاصة التي تظهر بين أطراف العلاقة من وقت لآخر مع ما يتطلبه ذلك من كفاءة ومهارة الخبراء لضمان دقة التنفيذ، فالمؤسسات الصناعية في البلدان العربية مثلاً لا تعرف إلا القليل عن فرص المناولة المتوفرة سواء في محيطها المحلي أو الأجنبي بل يصعب عليها الحصول على المعلومات المتاحة في هذا المجال. لذلك تعتبر بورصات المناولة والشراكة بحكم طبيعة عملها ووسائلها من أهم مصادر المعطيات المتوفرة في محيط عملها.

فهي تقوم بجمع وتحليل وتنظيم وخرن وتحديث المعلومات اللازمة وتعميمها على الجهات المعنية وتكلف العملية استثمارات كبيرة نظراً لاستخدام وسائل وتقنيات متطورة وخبراء قادرين بمهارتهم على جمع المعلومات المطلوبة دون إثارة مشاكل معينة من شأنها أن تعيق التفاهم والثقة بين المؤسسات الأمرة بالأعمال والمؤسسات المناولة العارضة للخدمات، ومن المهم في هذا المجال الاستعانة بقائمة التسميات الصناعية المسجلة في برنامج قواعد المعلومات والتأكد كذلك من سلامة الإجراءات والوسائل المستخدمة قبل مباشرة عمليات المسح المطلوبة للكشف عن فرص المناولة والشراكة.

ثالثاً: دراسة الخطوات العلمية والفنية لإنشاء بورصات المناولة والشراكة.

تهدف الدراسة إلى تقديم المبررات المقنعة الفنية والاقتصادية للوصول إلى قرار إقامة بورصة المناولة المطلوبة وتوضيح أسلوب عملها وإبراز دورها في سد الفجوة بين حلقات الإنتاج ضمن استراتيجية شاملة تعتمد على مبدأ التخصص والتكامل بين المؤسسات الأمرة والمناولة للأعمال بما يعزز قدراتها التنافسية ويحقق التناسق بين المؤسسات.

يتم انجاز الدراسة في العادة عبر مراحل متفاعلة ومرتبطة بما يحقق التناسق بين أجزائها المختلفة وتحقيق الأهداف المنشودة من خلال دراسة جميع العناصر والمفاهيم الأساسية ومختلف التكاليف وفق الخطوات التالية^{xv}:

أ. دراسة الجدوى: تتطلب عدداً من الخطوات هي:

1. تكوين فريق عمل: يشكل فريق العمل العمود الفقري لدراسة الجدوى بوجه عام ويتحدد

عدده واختصاصه حسب المهام المطلوبة في تغطية جوانب التوعية والتعريف لإيجاد الاهتمام

اللازم بالمشروع ودراسة الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية ضمن خصوصياتها الصناعية المحلية والإقليمية إلى جانب المخطط التنظيمي لبورصة المناولة وأسلوب تسييرها؛

2. الحملة التعريفية: تتمثل هذه الخطوة في القيام بحملة تعريفية واسعة النطاق تشمل كافة

المستويات المهنية والرسمية المعنية مع التركيز فيها على الشرح لمضامين المناولة الصناعية

وأشكالها وأسبابها وأهدافها ومجالات تطبيقها. وتستخدم لهذا الغرض وسائل التعريف المختلفة من ندوات وورش عمل ولقاءات متخصصة وكتيبات وبرامج إعلامية، وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات إنشاء بورصات المناولة والشراكة الصناعية؛

3. جمع المعلومات: من النشاطات المهمة الأخرى التي يقوم بها فريق العمل عند مباشرة عمله هي عملية إجراء المسوحات القطاعية الميدانية والاتصالات المباشرة بالجهات المعنية في الدولة والاطلاع على خطط التنمية الصناعية القائمة والوثائق والدراسات المتوافرة حول واقع القطاعات الصناعية الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الأمرة بالأعمال والمناولة من أجل الحصول على المعلومات الكافية لإنجاز الدراسة المطلوبة وتدقيقها وتدوينها بشكل متسلسل، واضح ومرتب، وهنا لابد لفريق العمل أن يكون يقضا ولديه من الخبرة والمهارة ما يساعده في الوصول إلى المعلومات الدقيقة اللازمة مع تجنب الإحراج وسوء الفهم لأن العملية معقدة نوعا ما؛

4. تحليل المعلومات: تعتبر هذه الخطوة مكملية للخطوة السابقة وتتمثل في التأكد من المعطيات والافتراضات قبل استخدامها في التحليل والاستنتاجات مما يساعد في تحديد البدائل الممكنة وانتقاء أكثرها ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة؛

5. إعداد وكتابة الدراسة الفنية: بعد إنجاز الخطوات السابقة وجمع البيانات والمعلومات والآراء من خلال حملة المسوحات القطاعية والاتصالات المباشرة وتدقيقها وتحليلها والتأكد من صحتها يتم الشروع في عملية إعداد وكتابة ودراسة الجدوى وفق الأسس والخطوات المبدئية التالية:

1.5. الملامح العامة للقطاع الصناعي: تناول الدراسة في هذا المجال بالعرض والتحليل المحاور التالية^{xvi}:

- الواقع الصناعي في الدولة خاصة الصناعات التحويلية من منطلق التحليل الكلي للتعرف على حجم ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي القيمة المضافة والتشغيل وخلق العمل ودورها في تحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة؛
- واقع وتطور فروع القطاع الصناعي، مع التأكد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحليل الجزئي، بغية تشخيص حالة التشابك الصناعي في القائمة والمتوقعة، بمعنى آخر التعرف على القطاعات والصناعات الأمرة بالأعمال وحجم احتياجاتها من المناولة والشراكة إلى جانب إمكانيات المؤسسات المناولة وطرق تطويرها حيث تشكل مخرجات إنتاج صناعات ما، مدخلات إنتاج صناعات أخرى؛

- لا بد كذلك أن تأخذ الدراسة بعين الاعتبار خطط وسياسات وبرامج وحوافز ومعوقات التنمية الصناعية في الدول المعنية؛

2.5. مبررات المشروع: تزايد الاهتمام بأساليب التعاون المختلفة من مناول و تحالف وشراكة واندماج للحد من المخاطر وزيادة المكاسب وبناء التنافسية وانتشار ظاهرة الفجوات في حلقات الإنتاج وبين وحدات القطاع الصناعي. وانطلاقاً من هذه العوامل وغيرها يجب أن تؤكد الدراسة أهمية وفاعلية تطبيق أسلوب المناولة في عملية النهوض بقطاع الصناعة في الدولة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتكامل المشروع مع برامج وسياسات التنمية القائمة في البلد، بمعنى آخر أن تتوصل الدراسة إلى تأكيد الفرضيات المستخدمة في التحليل وتأييد الحلول المقترحة.

3.5. أهمية المشروع: يشكل موضوع الجدوى الخطوة الحاسمة لما يترتب على نتائجها من قرارات للمضي في إنشاء البورصة المطلوبة أو العدول عن تلك الفكرة أو الأخذ بصيغة إدارية وفنية أخرى بديلة. لذلك سوف تركز الدراسة بصورة أساسية على الجوانب التالية^{xviii}:

- الجوانب العلمية والاستراتيجية: على الدراسة أن تؤكد على أهمية الجوانب العلمية والاستراتيجية للمشروع وذلك لجلب الدعم والمساندة اللازمين له من طرف الجهات الرسمية والمهنية وإقامة جهاز فعال لتحقيق الأهداف المرجوة في إطار استراتيجية واضحة المعالم؛
- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية: تتناول الدراسة في هذا المجال المعايير الاقتصادية والاجتماعية والشروط اللازم توافرها لضمان انطلاقة جيدة للمشروع وتحقيق مردودية اقتصادية واجتماعية عالية، حيث يتم في هذا الصدد التركيز على مجموعة من الجوانب مثل:
 - تعميم نشاط البورصة على جميع مناطق البلد الذي تتوفر فيها فرص المناولة؛
 - تطبيق مبدأ اللامركزية في العمل؛
 - مشاركة فعالة للمنظمات والهيئات المستفيدة؛
 - تحسين إنتاجية المؤسسات التي تأخذ بأسلوب المناولة والشراكة حجم ونوع الإنتاج وفي خلق فرص العمل.

٢- الجوانب الفنية: على الدراسة في ضوء التجارب السابقة في هذا المجال أن تؤكد على النواحي الفنية المتعلقة بالوسائل البشرية (تعيين، تأهيل وتدريب المرشحين للعمل) والمادية (الألات، المعدات، التجهيزات... إلخ) والبرنامج الزمني لإقامة وتسيير البورصة إلى جانب موضوع طاقة المشروع وأعمال الاستقصاءات اللازمة؛

١- **الأثر المتوقع للبورصة:** تقتصر هذه المرحلة على دراسة وتقييم النتائج المنتظرة وبصورة خاصة في المجالات الإنتاجية والمالية وتحديد تأثيره المباشر وغير المباشر في اقتصاد الدولة وفي مستوى الوعي بأهمية التكامل وتحقيق تطلعات الجهات المستهدفة من طرف المشروع؛

٢- **الجانب المؤسسي:** يركز هذا الجزء من الدراسة على تحديد الوضع التنظيمي والقانوني لبورصات المناولة الذي يمكنها من انجاز عملها بكفاءة وفعالية من خلال الإجابة على السؤال التالي "هل من الأصح أن يتولى القطاع العام عملية الإشراف على بورصات المناولة أو القطاع الخاص باعتباره المستفيد الوحيد أو المباشر من خدماتها أو إشراف مشترك بين القطاعين لتوحيد وتنسيق جهود جميع الهيئات (العمومية والخاصة).

4.5. **تقدير تكاليف المشروع:** على الدراسة في هذا الجانب وضع تقديرات مدروسة ودقيقة لتكاليف مراحل المشروع الرئيسية الثلاثة (دراسة الجدوى، مستلزمات إقامة البورصة، الميزانية السنوية) على النحو التالي^{xviii}:

- **تقدير تكاليف إقامة وتشغيل البورصة:** وتشمل على الخصوص نفقات تعيين وتكوين العاملين والتنقلات العلمية ومبنى المقر والتجهيزات والاثاث ووسائل الاتصالات ووسائل النقل والمستلزمات المكتبية وغيرها؛

- **ميزانية التسيير السنوية:** ينبغي على الدراسة أن تتضمن تصورا شاملا ومفصلا لبنود ونفقات وموازن ميزانية التسيير السنوية للبورصة وفروعها إن وجدت بما يضمن استمرار فعاليتها ودورها، ويركز هذا البند على شرح وتقدير مجموعة من البيانات في مجال النفقات والإيرادات التي تتكون منها الموازنة السنوية، وفي العادة تشمل النفقات بعض العناصر مثل: أجور المدير والموظفين والإيجار والنفقات المكتبية والكهرباء والماء والوقود ونفقات السفر والاتصالات والصيانة والاهلاكات والنفقات الاستثمارية وغيرها، كما تتم في المقابل تحديد الإيرادات وتوزيعها على الجهات المساهمة.

- **برنامج العمل السنوي:** يشكل برنامج العمل السنوي احدى الوسائل الأساسية لإنجاح المشروع

لتمكين بورصات المناولة والشراكة بعد إنشائها من أداء الوظائف والنشاطات المنوطة به على أحسن وجه، حيث يبين برنامج العمل السنوي نوع وحجم الأنشطة المطلوبة ويحدد أولويات أهداف البورصات والمسؤوليات الإدارية والبرنامج الزمني والوسائل المتوفرة لمواجهة مشكلات التطبيق التي تحدث من حين لآخر.

رابعاً: البورصات الجزائرية للمناولة والشراكة.

أصبح الوعي بأهمية دور بورصات المناولة والشراكة في ترقية أسلوب المناولة والشراكة الصناعية، في تزايد كبير لدى الجهات المعنية في الدولة. وقد انطلقت التجربة الجزائرية في مجال بورصات المناولة والشراكة الصناعية مع مطلع التسعينات بالتعاون بين عدد من الأقطار العربية ومنظمة اليونيدو باعتبارها المنفذة لبرنامج الإنماء للأمم المتحدة الذي يتولى جانب التمويل ونتج عن هذه التجربة إنشاء (4) بورصات للمناولة والشراكة في الجزائر.

أ. نشأة وتعريف بورصات المناولة والشراكة الجزائرية:

تعتبر بورصات المناولة والشراكة الجزائرية جمعيات ذات غرض غير مريح، تتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

1. نشأة بورصات المناولة والشراكة الجزائرية.

لقد تم إنشاء بورصات المناولة والشراكة في الجزائر طبقاً لأحكام القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات وفق المشاريع التالية:

- مشروع PNUD-DP/ALG/01990 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية:

- مشروع PNUD/ALG/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب:

- أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب فتم إنشاءها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع PNUD/ALG/95/004.

والجدير بالذكر أن نشأة بورصات المناولة والشراكة في الجزائر، لم تتم دفعة واحدة، وإنما تم ذلك وفق التسلسل الزمني التالي:

- البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة "BASTP" أنشأت بتاريخ 11 سبتمبر 1991 وتم اعتمادها في 12 أبريل 1992؛
- بورصة المناولة والشراكة للشرق "BSTPE" أنشأت بتاريخ 18 ماي 1993 وتم اعتمادها في 08 جانفي 1994؛
- بورصة المناولة والشراكة للغرب "BSTPO" أنشأت بتاريخ 09 نوفمبر 1997 وتم اعتمادها في 03 أكتوبر 1999؛
- بورصة المناولة والشراكة للجنوب "BSTPS" أنشأت بتاريخ 20 أبريل 1998 وتم اعتمادها في 03 أكتوبر 1999.

2. تعريف بورصات المناولة والشراكة الجزائرية:

تعتبر البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة جمعية مهنية، تستمد أحكامها من القانون رقم 31/90 المؤرخ في 04 سبتمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، وهي بمثابة جهاز خدماتي تقوم بعمليات تشخيص وتحديد فرص المناولة المتوفرة لدى المؤسسة الأمرة وعرضها على المؤسسات المناولة المتخصصة.

كما تعرف بورصة المناولة والشراكة الجزائرية بأنها مركز للتنمية الاقتصادية متخصص في تشجيع المناولة الصناعية والخدماتية فيما بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية من خلال ربطها ببعضها البعض (المؤسسات الأمرة والمؤسسات المنفذة للأوامر)، منظمة في شكل جمعية مهنية صناعية أنشئت في 11 سبتمبر 1991 بمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وبدعم من الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / اليونيدو). وهي جزء من الشبكة العالمية للمناولة التابعة إلى الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

3. دور بورصات المناولة والشراكة الجزائرية: في الواقع تلعب بورصات المناولة والشراكة في

الجزائر، دورا هاما في تحقيق التكامل الصناعي على وجه العموم وفي تنمية المناولة الصناعية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بالأدوار التالية:

- ضمان توافق الطلب والعرض وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض في الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها؛

- بإمكانها عرض خدمات وذلك بواسطة الوثائق التي تتمركز لديها بخصوص الإمكانيات التقنية للإنتاج والشروط المحلية لممارسة النشاطات الصناعية؛

- بالإضافة إلى ذلك فإنها تقدم معلومات ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ حديثا في إقليم البورصة؛

- كما تتوفر على إمكانية تقديم مساعدات تقنية واستشارات في التسيير للمؤسسات الصغيرة التي لا تكتسب هذه الوسائل والمعارف؛

- رفع الوعي بأهمية المناولة والشراكة الصناعية في تطوير القطاعات الصناعية؛

- لإسهام في تنمية علاقات التبادل والتكامل الصناعي؛

- العمل على تشجيع القطاعات الصناعية على إتباع أسلوب التخصص والتطوير والجوء إلى المناولة؛

- العمل على الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية.

الخلاصة

تعتبر بورصات المناولة والشراكة عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الإنتاجية الذي تولده وتحسين النوعية الذي تضمنه وهما مطلبان هاما ينبغي على اقتصاد الجزائر التكفل بهما بصفة مستعجلة.

إن بورصات المناولة والشراكة هي من إحدى الأدوات الأكثر نجاعة لتنظيم علاقات المناولة بين مختلف المؤسسات المنتجة التي كثيرا ما يجهل تكاملها، وإن الدول المصنعة لم تخطئ عندما شجعت هذا النوع من التنظيمات وعلى رأسها فرنسا، إسبانيا، اليابان... الخ.

ⁱ-A. Salles et J Schlegel, **La Sous-Traitance Dans L'Industrie**, Dunod, paris 1963, p78

ⁱⁱ-Exemples de succès des BSTP en 2001, **organisation des Nations Unies pour le développement industriel**, Vienne, 2002, p1.

ⁱⁱⁱ-الطاهر سيلم، استراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية لتطوير وترقية المناولة (التجربة

الجزائرية)، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول للصناعة، الجزائر من 12-15/2006، ص5.

^{iv}-بوركاب محمد الهادي، من أجل ترقية المناولة والشراكة بين الدول العربية وتطويرها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، 12 - 15 سبتمبر 2006 الجزائر العاصمة، ص10.

^v-**Définition du guide pour la création de centre de promotion de sous-traitance et de partenariat industrielle**, ONUDI, Combourg, vienne, 2000, P 3.

^{vi}-المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: المناولة (التعاقد) الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية في ظل المستجدات الدولية،

<http://M194204.227.34/Data/subcontracting/mounawala/a.htm>

^{vii}-Exemple de succès des bstp en 2001 op-cit p3

^{viii}-عبد المجيد بنموسي، مراكز المناولة والشراكة الصناعية ودورها في تنظيم النشاط الإنتاجي وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الصناعية وتطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، حسب التجربة المغربية، www.google.com، 2007/04/27.

^{ix}-محمد الطاهر النيفر، مراكز المناولة والشراكة الصناعية ودورها في تنظيم النشاط الإنتاجي وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الصناعية وتطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، حسب التجربة التونسية، www.google.com، 2007/12/30.

^x-Exemple de succès des BSTP en 2001 ,op-cit, p3

^{xi}-Guide pour la création de centre de promotion de sous- traitance et de partenariat, ONUDI, Crombourg, Vienne, 2000

^{xii}- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الدليل العربي للمناولة الصناعية، 2000

^{xiii}-**Programme pour le développement de la sous traitance industrielle**, UNIDO, 1989.

^{xiv}-Exemples de success des BSTP en 20001, ONUDI, Avril/ 2002

¹⁵-محاضرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الدورة التدريبية لصالح الدول العربية، المغرب، 10/30-2002/12/01.

^{xvi}-إصدارات المنظمة العربية للتنمية الصناعية على موقع الانترنت 07/12/2007/

http://196.206.235.54/index.php?option=com_bookmarks&Itemid=165&task=view&id=135

^{xvii}-إصدارات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مرجع سابق ذكره.